تقرير بمناسبة اليوم العالمي للاجئين

المرأة الفلسطينية اللاجئة: صمود في وجه حرب الابادة والنزوح المتكرر

يصادف العشرين من حزيران من كل عام اليوم العالمي للاجئين، وهو مناسبة سنوية لتسليط الضوء على معاناة ملايين اللاجئين حول العالم، وتجديد الالتزام الدولي بحمايتهم وصون حقوقهم الإنسانية الأساسية. تُعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أبرز قضايا اللجوء العالقة على المستوى الدولي، لما تحمله من أبعاد سياسية وإنسانية ممتدة منذ عقود ، إذ ما زال ملايين اللاجئين الفلسطينيين محرومين من حقهم في العودة والعيش بكرامة، كما نصت على ذلك قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار 194، وفي هذا السياق، يسلط هذا البيان الضوء على واقع النساء الفلسطينيات اللاجئات في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، وفي مناطق اللجوء في الشتات، اللواتي يعانين منذ أكثر من سبعة عقود من آثار التهجير القسري والتشريد.

وصرحت وزيرة شؤون المرأة ان حرب الإبادة الجماعية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس منذ أكتوبر 2023 فاقمت من المعاناة نتيجة موجات النزوح القسري المتكررة تحت وطأة النيران، وألقت بظلالها القاتمة على أوضاع النساء والفتيات اللاجئات في الوطن والشتات.

وتشير الاحصاءات الرسمية إلى أن عدد اللاجئات الفلسطينيات في داخل فلسطين يتجاوز 1.1 مليون لاجئة، موزعات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشكلن حوالي 21% من إجمالي السكان لاجئين وغير لاجئين، فيما يقدر عدد اللاجئات في الضفة الغربية بنحو 500 ألف لاجئة، يتوزعن على المخيمات الـ19 المنتشرة في المحافظات، أبرزها: جنين، طولكرم، نور شمس، قلنديا، الفوار، والعروب، الأمعري والجلزون، فيما يُقيم آلاف اللاجئات خارج المخيمات في مناطق مهمشة. أما في قطاع غزة، فتعيش أكثر من 700 ألف لاجئة، موزعات على ثمانية مخيمات، ضمن بيئة تشهد انهياراً كاملاً للبنية التحتية بسبب الحصار وحرب الابادة المستمرة.

يعاني سكان المخيمات من اوضاع معيشية وانسانية صعبة، بالنظر الى المساكن غير الملائمة والعشوائية وغياب التوسعة العمرانية المناسبة على الرغم من الزيادة السكانية المطردة، الى جانب نقص الخدمات الأساسية كالمياه، والكهرباء، والصرف الصحي، وخدمات الرعاية الصحية. الى جانب الظروف الاقتصادية المتردية.

تشهد الضفة الغربية والقدس تصاعداً غير مسبوق في أعمال العنف التي يمارسها الاحتلال بالتزامن مع جريمة الابادة الجماعية على قطاع غزة، سواء بالقتل او الاعتقال أو تعطيل الحياة اليومية من خلال الاقتحامات المتكررة. وقد أسفر هذا التصعيد عن استشهاد نحو 991 فلسطينياً، من بينهم نساء وأطفال، ويُشكل شهداء المخيمات نحو 414 شهيداً، أي ما نسبته 41.8% من إجمالي الشهداء في الضفة. كما بلغ عدد الجرحى حوالي 6700 جريح، بينهم 1390 من سكان المخيمات، أي ما يعادل 20.7% من مجموع الإصابات في الضفة الغربية".

وتشير وزارة شؤون المرأة الى ان الاحتلال يستهدف بشكل ممنهج المخيمات الفلسطينية وخاصة الواقعة شمال الضفة الغربية (مخيم جنين، مخيم طولكرم، مخيم نور شمس، ومخيم الفارعة)، حيث دمر البنية التحتية، والمباني السكنية والمنشآت التجارية، واحتل الكثير من المباني وحولها إلى ثكنات عسكرية ومواقع للقناصة. ومنع وصول سيارات الإسعاف والدفاع المدني. وبينت التقارير الصادرة عن الامم المتحدة ان عدد المنازل التي تم تدميرها بشكل كلي قد بلغ نحو 400 منزل، وهناك 25736 منزل تضررت بشكل جزئي، وهدم الاحتلال الاسرائيلي مؤخرا اكثر من 100 منزل في مخيم جنين، هذا بالاضافة الى 90 بيتا اخرى في مخيم جنين هدد اصحابها بهدمها عشية هذا اليوم، وهناك اكثر من 106 بيوت مهددة بالهدم في مخيمي نور شمس وطولكرم.

وفي مخيمات القدس، تعيش اللاجئات المقدسيات واقعا لا يختلف عن واقع المقدسيين عموما من التمييز الممنهج في الحصول على الخدمات الاساسية بما فيها الصحية والتعليمية، في اطار سياسات تهميش الوجود الفلسطيني في المدينة مع قلة البدائل المتاحة والتي تعاني من ضعف التمويل ونقص التجهيزات، الى جانب عزل المدينة عن الضفة الغربية، والتي تظهر تداعياته على النساء اللواتي يسكن في اللمخيمات خارج الجدار مثل مخيم قلنديا، وكذلك تضييق الاحتلال على عمل المؤسسات التابعة للاونروا مما اثر على جودة الخدمات التي تقدمها وعلى قدرتها على الاستمرار في تقديم تلك الخدمات وهذا اثر سلبا على الاوضاع الصحية للنساء في هذه المخيمات ، خاصة كبيرات السن والحوامل وذوات الإعاقة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أدت اجراءات الاحتلال بما فيها اغلاق سوق العمل أمام العمالة الفلسطينية لخلق ظروف قاسية كان لها تداعياتها على الاوضاع المعيشية في المخيمات، لا سيما على النساء اللاجئات، حيث فقدت آلاف منهن أعمالهن، وتضررت العديد من المشاريع النسوية الصغيرة التي كانت

تمثّل مصدر دخل أساسي لأسرهن، وفقاً للبيانات الرسمية، ارتفعت معدلات البطالة في صفوف النساء اللاجئات من 34.6% قبل السابع من أكتوبر 2023 إلى 46.1% في الربع الأول من عام 2025.

وهذا يشكل تهديدا ملحوظا على مستويات الامن الغذائي خاصة وان نسبة الإنفاق على الغذاء في المخيمات بلغت 35.6% من إجمالي الإنفاق، وهو أعلى معدل بين كافة التجمعات، ما يعكس هشاشة الأمن الغذائي للسكان، وخاصة النساء اللواتي يتحملن العبء الأكبر في إدارة شؤون الأسرة في ظل هذه الظروف القاسية، اذ يصل معدل الإعالة في مخيمات الضفة الغربية إلى 48.7%، وهو الأعلى بين مختلف التجمعات السكانية الفلسطينية.

اما بالنسة لقطاع التعليم فمنذ اكتوبر 2025 تأثرت العملية التعليمية في القدس ومخيماتها بشكل مباشر، حيث انخفضت معدلات الحضور، ووصلت في بعض المناطق إلى أقل من 50% بسبب تصاعد التوترات الأمنية والاشتباكات العسكرية. كما اضطرت المدارس الفلسطينية إلى إغلاق أبوابها لفترات مؤقتة، وواجه الطلاب والمعلمون صعوبات في الوصول إلى المدارس نتيجة التشديدات الأمنية والحواجز العسكرية. وقد أظهرت دراسة استقصائية أن 70% من الطلاب الفلسطينيين يعانون من القلق والتوتر بسبب العنف المستمر وتأثيره على حياتهم اليومية وتعليمهم(ماس، 2024).

أما في قطاع غزة، يشكل اللاجئون أكثر من 75% من عدد السكان، وتشكل النساء ما يقارب نصف هذا العدد. وفي ظل الحرب المستمرة منذ أكتوبر 2023، فقد تجاوز عدد الشهداء في قطاع غزة 56 ألف شهيد وشهيدة، وتشكل النساء والأطفال نحو 70% منهم، بما في ذلك 12,400 شهيدة. كما تجاوز عدد الجرحى والجريحات 135 ألف، 70% منهم من النساء والأطفال[1]. وتعاني النساء اللاجئات في قطاع غزة من كارثة إنسانية مركبة، نتيجة فقدان مقومات الحياة الأساسية، بما في ذلك الأمن، والمأوى، والمياه، والصحة، والتعليم، والغذاء. وفقدت آلاف النساء منازلهن وأفراد عائلاتهن، ويعانين من صدمات نفسية حادة، كما يتحملن عبء إعالة أسرهن بعد فقدان المعيل.

واكثر ما يفاقم من معاناة اللاجئات في غزة هو ما يمارسه الاحتلال الاسرائيلي من حرب للتجويع التي راح ضحيتها مئات الاطفال، والتي لا تقل وحشية عن القصف والتدمير المباشر، حيث تقف النساء عاجزة امام هذه الظروف وغير قادرة ععلى سد رمق اطفالها الجياع في ظل منع والاحتلال الاسرائيلي للمساعدات وتدمير كافة مقومات الحياة، وتمضي آلاف النساء النازحات ساعات طويلة منتظرةً أمام

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، محدثة لتاريخ 16-6-2025

مراكز المساعدات التي يحددها الاحتلال الإسرائيلي، على أمل الحصول على المساعدات، إلا أنهن يتعرضن للقصف أثناء تجمعهن، ما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا بين شهيدات وجريحات. كما تواجه اللاجئات في غزة تحديات جسيمة في الحصول على الرعاية الصحية، حيث دُمّرت المستشفيات، وانعدمت الأدوية، وارتفعت معدلات الإجهاض والوفيات نتيجة تأخر الوصول للعلاج.

وفي الشتات تعيش نحو 1.8 مليون لاجئة فلسطينية في الأردن وسوريا ولبنان، في مخيمات تعاني من الاكتظاظ، وسوء البنية التحتية، وغياب الحقوق القانونية. تواجه النساء في هذه المخيمات تحديات الفقر، والبطالة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومحدودية الوصول إلى التعليم والعمل والرعاية الصحية، في ظل تضييقات متزايدة على عمل الأونروا وتراجع الدعم الدولي.

كما شكل قرار الحكومة الإسرائيلية حظر عمل وكالة الأونروا داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2025، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وتهديداً مباشراً لحياة وكرامة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، خاصة النساء هذا القرار يشكل تهديداً مباشراً لحياة اكثر من 2 مليون لاجئ فلسطيني، منهم ما يزيد على 750,000 لاجئ في الضفة الغربية والقدس وما يزيد على 1.3 مليون لاجئ في قطاع غزة (نصفهم من النساء)، ومن بينهم 324,000 طفل يتعلمون في مدارس الأونروا، وآلاف المرضى الذين يعتمدون على خدماتها الصحية، وخاصة النساء الحوامل وأطفالهن وكبيرات السن وذوات الاعاقة. ويؤدي أيضاً إلى قطع شبكة الأمان الاجتماعي والمساعدات الإنسانية لمئات الآلاف من اللاجئين، في الوقت الذي تتعاظم فيه الحاجة للخدمات التي تقدمها الاونروا في ظل حرب الابادة التي يشهدها قطاع غزة منذ السابع من اكتوبر 2023 وما يشهده من تدمير معظم المؤسسات العاملة هناك.

اضافة الى ذلك، فإن حظر أنشطة الأونروا يزيد العبء على المؤسسات الحكومية الفلسطينية التي تعاني أصلاً من ضائقة مالية حادة بسبب مواصلة الاحتلال الإسرائيلي قرصنة أموال المقاصة، وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة الفلسطينية تواصل العمل على تقديم المساعدات للنازحين والنازحات، وتوفير مراكز الإيواء، ومتابعة احتياجاتهم بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، والمتابعة الحثيثة لاوضاعهن في مختلف المجالات. كما وتحرص ايضا الحكومة الفلسطينية على إبقاء قضية اللاجئين أولوية وطنية، وتقوم ببذل جهود دبلوماسية واسعة لحشد الدعم الدولي، والدفاع عن حقوق اللاجئين في العودة، وفقاً للقرار 194. وترفض محاولات الاحتلال لطمس هذه القضية كما ترفض الحكومة الفلسطينية بشكل قاطع الخطوات الإسرائيلية الرامية إلى إنهاء عمل وكالة الأونروا داخل فلسطين وتحذر من انعكاسات ذلك على أكثر من

2 مليون لاجئ في فلسطين، نصفهم من النساء، ممن يعتمدون على خدمات الوكالة في التعليم والصحة والإغاثة. والذي ينذر بتداعيات كارثية على حياة اللاجئين الفلسطينيين، خاصة النساء من مختلف الفئات العمرية (كبيرات في السن، فتيات، مراهقات، ذوات إعاقة وطفلات). اذ يهدد هذا القرار مستقبلهن التعليمي، واستقرارهن الاجتماعي، وفرصهن الاقتصادية، ويزيد من هشاشتهن في ظل واقع مركب من النزوح والفقر والحرمان من الخدمات.

وبهذه المناسبة تؤكد وزارة شؤون المرأة على ما جاء في برنامج الحكومة التاسعة عشر لحماية المجتمع الفلسطيني، والمراة اللاجئة من خلال: الإغاثة وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي ومنظومة الرعاية الاجتماعية في الضفة وغزة والقدس، وتعزيز الصمود لتثبيت الانسان الفلسطيني في ارضه، وتعزيز وتدعيم العلاقات مع الدول العربية الشقيقة، والدول الصديقة ، وتاتي هذه الرؤية متوافقة مع التفويض الممنوح لوكالة الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (لعام 1949)، وإعمالاً للقرارات الدولية التي تكفل حق اللاجئين واللاجئات الفلسطينيين في الحماية والكرامة، وايضا لتُلفت أنظار المجتمع الدولي إلى ما يرتكبه الاحتلال الإسرائيلي منحرب ابادة جماعية ومن انتهاكات ممنهجة بحق اللاجئات الفلسطينيات وسكان المخيمات، وتؤكد على من ما يلي:

1. التأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هُجّروا منها قسراً، وفقاً لما نص عليه القرار الأممي 194، باعتباره حقاً قانونياً غير قابل للتصرف
2. الضغط على الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري لحرب الابادة الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس وضمان الوصول الكامل والآمن للمساعدات الإنسانية ، واعادة اعمار قطاع غزة.
3. دعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لضمان حماية اللاجئين الفلسطينيين، وبشكل خاص النساء، اللواتي يواجهن واقعاً مركباً من الإقصاء والعنف والنزوح.
4. رفض كافة محاولات إنهاء عمل وكالة الأونروا، والدعوة إلى تجديد التزام الدول المانحة بتمويلها، باعتبارها ركيزة أساسية في تقديم الخدمات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين.
5. تخصيص موارد إضافية لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي والصحي الموجهة للاجئات، خاصة في ظل تزايد الاحتياجات الناتجة عن النزاعات والعدوان المستمر.
6. تعزيز مشاركة النساء اللاجئات في عمليات صنع القرار والإغاثة وإعادة الإعمار، وضمان إشراكهن في تصميم وتنفيذ برامج الاستجابة الإنسانية والتنموية.

المصادر:

تقارير صادرة عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة OCHA نساء غزة في مواجهة الإبادة "المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان 2024

تقرير صادر عن وكالة وفا بعنوان " بعد خمسة أشهر من العدوان.. انتهاكات الاحتلال متواصلة في مخيمات شمال الضفة ومؤشرات لمزيد من التصعيد، نشر في 12 ا ايار 2025، https://www.shorouknews.com/news/

تقرير الثامن من آذار الصادر عن وزارة شؤون المراة وزارة شؤون المرأة | استعراض واقع النساء الفلسطينيات في غزة والضفة الغربية والقدس والشتات عشية الثامن من آذار

التقرير العربي، إبادة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في شمال الضفةhttps://altqadome.ps/ (2024)

مسح القوى العاملة التقارير الربعية – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني https://www.pcbs.gov.ps

التحديثات الخاصة بحرب الابادة الجماعية المنشورة على صفحة الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

وكالة الأونروا في الضفة وغزةhttps://www.unrwa.org